

أساليب إدراج العقوبة في القانون الجنائي

ينبغي للدول إدراج العقوبة عن الجرائم الدولية في قانونها الجنائي الوطني كي تفي بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني. ويثير إدراج العقوبات عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني في القانون الوطني مشكلتين من وجهة النظر التشريعية هما: تعريف الجريمة الجنائية (أسلوب التجريم) والشكل والموضع اللذان من المقرر أن تُطرح في إطارهما في النظام القانوني. وعلاوة على ذلك، تحتاج المسائل ذات الصلة بالعقوبات أيضاً إلى معالجة. وينبغي الإشارة أيضاً إلى أن الدول تستفيد من عدة مصادر خارجية وداخلية على حد سواء، يمكن أن تساعد على إدراج تلك الأطروحات على نحو ملائم في تشريعاتها الوطنية.

أساليب تجريم انتهاكات القانون الدولي الإنساني

هناك عدد من الخيارات لإدراج الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني في التشريع الجنائي الوطني.

تطبيق القانون الجنائي العسكري أو القانون الجنائي العادي المعمول به

يتبنى هذا الخيار وجهة النظر القائلة أن القانون الجنائي الوطني ينص على عقوبات كافية وملائمة على الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني، ولا داعي من ثم لإدراجها كجرائم محددة. وهذا الخيار من ثم افتراضي، ولكن استناداً إلى افتراض التسليم بأسبقية القانون الدولي على القانون الوطني، ينبغي تفسير التشريع الوطني وفق أحكام القانون الدولي الملزمة للدولة، كما يتعين سد أية ثغرات في القانون.

المزايا:

- تنص قوانين العقوبات على المعاقبة على أنواع مختلفة من الأفعال وأنماط السلوك، بما فيها الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان الأساسية، كالحق في الحياة والصحة والسلامة العقلية والبدنية والحرية الشخصية والممتلكات.
- يتطلب هذا الخيار إدخال تغييرات طفيفة على التشريع الوطني، ومن ثم فإن السكان والنظام القضائي يكونان على دراية بأساليب ونطاق تنفيذه.

المثالب:

- تنطبق الجرائم المنصوص عليها في القانون الجنائي الوطني في كثير من الأحيان فقط على جرائم جنائية ترتبط عادة بسير العمليات العدائية؛
- لا تتوافق الإجراءات والشروط التي يمكن معاقبة المجرمين تحت طائلتها بموجب القانون الجنائي الوطني باستمرار مع متطلبات القانون الدولي الإنساني، كما أن العقوبات المنصوص عليها في القانون الساري لا تتواءم مع سياق النزاعات المسلحة أو مع خطورة الجرائم المعنية.
- قد لا يتضمن القانون الوطني بعض أشكال المسؤولية التي يستلزمها القانون الدولي الإنساني، وقد يُسمح ببعض أشكال الدفوع على المستوى الوطني في حين يحظرها القانون الدولي الإنساني.

وإذا كان لدى الدولة التي تتبنى هذا الخيار الرغبة في الامتثال بالكامل لالتزاماتها التعاقدية، ينبغي لها إجراء دراسة تفصيلية لقانونها الجنائي تسفر عن إجابات مثبتة عن الأسئلة التالية:



ICRC

- هل يتضمن القانون المخالفات الجسيمة لاتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 والبروتوكول الإضافي الأول لعام 1977 والبروتوكول الإضافي الثالث لعام 2005، بالكامل وبوضوح كافٍ؟
- هل يؤخذ في الاعتبار السلوك المشروع في القتال ، مثل قتل جندي معادٍ يقاتل في سياق نزاع مسلح دولي، عند إقرار التهم وإصدار الأحكام؟
- هل تسمح القوانين السارية بإيلاء الاعتبار الواجب للظروف الخاصة المنصوص عليها في القانون الدولي الإنساني بشأن المبادئ العامة للقانون الجنائي (لا سيما الأسلوب الذي يرتكب به الأفراد الجرم أو يشاركون فيه، وعدم جواز قبول بعض الدفوع، ومسؤولية القادة والرؤساء، وما إلى ذلك)؟
- هل يفي هذا الخيار، من وجهة نظر المتهمين، بمتطلبات مبدأ لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص قانوني جنائي قائم بالفعل، وهو ما يتطلب من القاضي تفسير القانون في ضوء القانون الدولي، أو بعبارة أخرى على نطاق أوسع؟

التجريم في القانون الوطني من خلال الإشارة إلى أحكام عامة

يجوز تجريم المخالفات الجسيمة والانتهاكات الأخرى للقانون الدولي الإنساني في القانون الوطني من خلال إدراج إشارة إلى أحكام ذات صلة في القانون الدولي الإنساني أو القانون الدولي بصفة عامة، أو إلى قوانين وأعراف الحرب (القانون العرفي)، وتحديد مجموعة من العقوبات.

المزايا:

- هذا الخيار بسيط ومختصر، حيث يعاقب على جميع مخالفات القانون الدولي الإنساني من خلال إشارة مباشرة إلى الأحكام ذات الصلة في القانون الدولي الإنساني، أو إلى القانون الدولي بصفة عامة أو إلى قوانين الحرب وأعرافها (القانون العرفي) وتحديد مدى العقوبات.
- لا توجد ثمة حاجة إلى سنّ قانون وطني جديد عند تعديل المعاهدات أو نشوء التزامات جديدة على الدولة التي تصبح طرفاً في معاهدة جديدة.

المثالب:

- قد يثبت أن التجريم بواسطة أحكام جامعة أو عامة غير ملائم حسب تأويل الدول لمبدأ الشرعية، الذي ينبغي بموجبه أن تكون العقوبة على أية جريمة معروفة ويمكن التنبؤ بها. وعلاوة على ذلك، فإن درجة الدقة والخصوصية المطلوبة على الصعيد الوطني في ما يتعلق بالمحظورات الجنائية لا يمكن تحقيقها ببساطة من خلال هذا النهج.
- يتعين على قاضي المحكمة الوطنية توضيح وتفسير القانون في ضوء أحكام القانون الدولي، مما يفسح مجال المناورة على مصراعيه. وتزداد صعوبة المهمة الملقاة على عاتق القاضي نظراً لأن تعاريف جرائم الحرب أو الصيغة التي وردت بها في الصكوك الدولية قد لا تتطابق تماماً مع التعاريف والصيغ المستخدمة في التشريع الوطني.
- وينبغي للمدعي العام أيضاً أن يكون على دراية بالانتهاكات بموجب القانون الدولي الإنساني كي يتمكن من التحقيق ومباشرة الدعوى القضائية.

تجريم أنماط معينة من السلوك

ينطوي هذا النهج على النص في القانون الوطني على تجريم أنماط السلوك التي تعتبر جرائم بموجب القانون الدولي. ويمكن تحقيق ذلك بطرق مختلفة، لا سيما ما يلي:

- نسخ قائمة الجرائم بأكملها في القوانين الوطنية، بنفس النص والصيغة التي وردت بها في المعاهدات الدولية، مع تحديد عقوبة كل جريمة منها، إما بمفردها أو من خلال تصنيفها إلى فئات؛



ICRC

- وضع تعريف جديد منفصل في القانون الوطني أو إعادة صياغة أنماط السلوك التي تشكل جرائمًا.

المزايا:

- عندما يوضع تعريف منفصل لهذه الجرائم في القانون الجنائي الوطني، يعني هذا التعريف المستقل عن القانون الدولي إمكانية وضع حد لأي انتهاك للمعاهدة المعنية، حتى وإن لم تصادق عليها الدولة التي تتولى المقاضاة؛
- يحترم التجريم المحدد، في ما يخص المتهم، مبدأ الشرعية بصورة أفضل، حيث أنه يحدد بوضوح وعلى نحو يمكن التنبؤ به أنواع السلوك التي تعتبر جنائية وبالتالي تخضع للعقوبة؛
- يُسهّل هذا النهج مهمة القائمين على تطبيق القانون، حيث يعفيهم جزئياً من عبء البحث المضني في القانون الدولي وتفسيره؛
- يُمنح المشرع الفرصة لمواءمة التعاريف التي يضعها القانون الدولي للجرائم مع الممارسة على الصعيد الوطني أو حتى لإضافة جرائم أخرى لتلك المنصوص عليها في القوانين الدولية.

المثالب:

- يعتبر تجريم أفعال محددة مهمة كبرى تقع على عاتق المشرع، إذ تتطلب جهداً كبيراً في مجالي البحث والصياغة، وقد تستوجب مراجعة شاملة للقانون الجنائي المعمول به؛
- قد يفتقر التجريم، إذا كان مفصلاً ومحددًا بشكل مبالغ فيه، إلى المرونة اللازمة لإدراج المستجدات التي تطرأ على القانون الدولي في مرحلة لاحقة.

خيارات الجمع بين النهجين

يشمل النهج المختلط الجمع بين التجريم بموجب أحكام عامة والتجريم الصريح والمحدد لبعض الجرائم الخطيرة.

ويتصف التجريم بموجب أحكام عامة بالديمومة، بمعنى أنه يرتبط بوقائع غير مجرّمة بشكل محدد وتخضع للعقوبة (وفق القاعدة التي تقضي بأن "النص الخاص يغلب على النص العام"). ويجوز كذلك استكمال الجمع بين التجريم العام والخاص من خلال التطبيق الإضافي لأحكام أخرى من القانون الجنائي العام.

الميزة:

- يسمح هذا النهج، على اختلاف صورته، بالامتثال الكامل للالتزامات التعاهدية المرتبطة بالمعاقبة على انتهاكات القانون الدولي الإنساني، وبالتمييز الواجب.

المثلب:

- يتطلب هذا النهج من القاضي أن يكون قادراً على تفسير أحكام القانون الوطني والقانون الدولي في آن واحد.

التطبيق المباشر للقانون الدولي من قبل المحاكم الوطنية

يسمح هذا الخيار للمحاكم الوطنية بتطبيق القانون الدولي دون اشتراط وجود إشارات محددة إلى القواعد المعنية في التشريعات الوطنية. ويُسمح بتلك الممارسة على وجه العموم إما من خلال نظام أساسي أو نص دستوري، يقر إما بالقانون الدولي (المدون أو العرفي) كأساس قانوني مشروع لتجريم بعض أفعال معينة، أو يمنح القانون الدولي أسبقية على القانون الوطني.

الميزة:

- يوفر هذا النهج خياراً آخر للدعاء في حالة عدم وجود أسانيد أخرى.

المثلب:

- يخلق هذا الخيار شكوكاً، كما يتضح من عدم اتساق الأحكام القضائية في كثير من الأحيان بين مختلف الدول.

أشكال وموضع التجريم

تأخذ الأساليب المختلفة لتجريم انتهاكات القانون الدولي الإنساني والمعاقبة عليها - لا سيما الخياران الخاصان بالتجريم عن طريق أحكام عامة و/أو التجريم المحدد أحد الشكلين التاليين:

- قانون خاص مستقل ومنفصل عن القوانين الجنائية؛
- إدراج التجريم في التشريعات الجنائية المعمول بها (قانون العقوبات العادي أو قانون العقوبات العسكري، أو كلاهما).

تقييم كلا النهجين

إن الجمع بين التشريع الخاص بالجرائم والمبادئ العامة والمادية للقانون الجنائي في تشريع واحد، وفق المتطلبات الخاصة المنصوص عليها في القانون الجنائي الدولي، يسهل بالتأكيد عمل رجال القانون في الدول التي يمكن أن يُستخدم فيها هذا النهج التشريعي. بيد أن اعتماد الدولة قانوناً خاصاً مستقلاً ومنفصلاً عن القانون الجزائي أو القوانين الجنائية لا يتناسب دائماً بصورة تامة مع هيكل النظام التشريعي بالنسبة للمسائل الجنائية. وعلاوة على ذلك، فإنه يتعارض مع النزعة السائدة في بعض البلدان بشأن العمل قدر الإمكان على صهر أحكام القانون الجنائي في قانون واحد.

ويطرح خيار إدراج الجرائم في التشريعات السارية، بصرف النظر عن إلزامه للمشرع بتحديد شكل الإدراج (فقرة أو فصل محدد، أو ملحق بجرائم قائمة بالفعل، وما إلى ذلك). إشكالية ترتبط بموضع إدراج الجرائم التي تستوجب العقوبة في القانون الوطني، سواء في القانون الجنائي العادي أو القانون الجنائي العسكري.

ونظراً لأن الأشخاص المسؤولين عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني قد يكونون إما عسكريين أو مدنيين، وضعت بعض الدول أحكاماً ذات صلة في كلٍ من القانون الجنائي العادي والقانون الجنائي العسكري، أو وسعت نطاق أحد القانونين بحيث يشمل كلا من العسكريين والمدنيين.

وحيث أن النظم التشريعية الجنائية والعلاقة بين القانون الجنائي العادي والقانون الجنائي العسكري تتباين إلى حد بعيد بين بلد وآخر، يصعب تحديد أي النهجين أفضل بصورة مجردة. وما يهم هو التأكد من أن اختيار أحد النهجين لا يؤدي إلى فراغ في الاختصاص بالنسبة للدعوى الشخصية.

العقوبات

العقوبات الجزائية لا غنى عنها لضمان احترام القانون الدولي الإنساني، ومع ذلك هي غير كافية في حد ذاتها للحد من الأفعال المخالفة لأحكام هذا الفرع من القانون. وينبغي على كل حال وضع أحكام القانون الجنائي في إطار



ICRC

تنظيمي مناسب يسمح للأشخاص المشمولين باختصاص المحاكم الوطنية في بلد ما، سواء كانوا من العسكريين أم المدنيين، بمعرفة قواعد السلوك التي يتعين عليهم احترامها والمسؤولية القانونية المنوطة بهم وتبعات سلوكهم إبان النزاعات المسلحة، حتى قبل أن يشرعوا في انتهاك هذا السلوك.

ويكتسب تدريب القضاة وأعضاء النيابة العامة قدراً مساوياً من الأهمية، حيث ينبغي أن يتلقوا تدريباً ملائماً حول كيفية البت في القضايا والمرافعة في دعاوى ذات الصلة بالقانون الدولي الإنساني بحيث يمكنهم تنفيذ العقوبات اللازمة إذا اقتضت الضرورة. ويجب أن تكون الأطراف الفاعلة الرئيسية الأخرى كالبرلمانيين على بينة أيضاً بالدور الذي تلعبه العقوبات في ما يتعلق بالقانون الدولي الإنساني، حيث يمكنهم المساعدة في تعزيز فعالية تلك العقوبات، فضلاً عن قيمتها كعامل ردع على الصعيد الوطني.

السمات المميزة للعقوبات¹

يجب أن توضع العقوبات على نحو يجعلها تؤدي دورها كحافز على الإنفاذ والردع في آن واحد، مما يعزز الامتثال للقانون. ويجب على الدول من ثم أن تكفل وبمجرد ارتكاب الجريمة اتخاذ إجراءات فورية في ما يتعلق بالمعاقبة على الانتهاك، وفرض تلك العقوبة في الوقت المناسب. وينبغي فرض العقوبات دون تمييز على أساس طبيعة النزاع المسلح، ويجب تطبيقها على الجميع دون تمييز من أي نوع. علاوة على ذلك، يجب أن توضع العقوبات المفروضة بحيث تتناسب وخطورة الجرم والدور الذي قام به الشخص المُنهم بارتكابه، وأن تعكس الطبيعة المستهجنة للجريمة. ومن المهم أيضاً الإشارة إلى العقوبات المفروضة على انتهاكات القانون الدولي الإنساني يجب أن تكون جزائية بطبيعتها، بيد أن هذا الأمر لا يستبعد إمكانية استخدام أشكال تأديبية أو إدارية أو أي أشكال أخرى من العقوبات استكمالاً للعقوبات الجزائية.

المساعدة في إدراج العقوبات

يتطلب الإدراج الفعال للعقوبات في القانون الجنائي الوطني عادةً تدخلاً من أجهزة حكومية مختلفة على الصعيد الوطني، ومن المجتمع المدني والقوات المسلحة من بين جهات أخرى.

ولمزيد من المساعدة العملية في إدماج العقوبات في القانون الجنائي، يمكن للدول الرجوع إلى أي من الهيئات والوحدات التالية:

- الخدمات الاستشارية باللجنة الدولية للصليب الأحمر²؛

- المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية الأخرى؛

- اللجان الوطنية المعنية بتنفيذ القانون الدولي الإنساني³.

أيلول/سبتمبر 2013

¹ للاطلاع على نقاش أكثر تعمقاً لفاعلية العقوبات، يُرجى الرجوع إلى صحيفة الوقائع الصادرة عن الخدمات الاستشارية بعنوان "العناصر التي تزيد من فعالية العقوبات"

² <http://www.icrc.org/ara/what-we-do/building-respect-ihl/advisory-service/index.jsp>.

³ <http://www.icrc.org/ara/resources/documents/misc/table-national-committees.htm>.



ICRC